تأثير المقام في ترك المفعول المنسي الكنائي في القرآن الكريم

أ.م. د. ياسين طاهر عايز كليّة التربية الأساسيّة/ جامعة واسط
ytahir@uowasit.edu.iq

ملخّص البحث

حاول هذا البحث أنْ يثبت تأثير المقام في انتظام البنية اللغويّة على نحو معيّن في النَّصّ القرآني. وقد أجرى تطبيقاته على مختارات من النَّصّ القرآني الشريف، تُرك فيها المفعول المنسيّ الكنائيّ، في مقامات: (الخوف والقلق، التَّسرية، الذّم، الحثّ على الجهاد، التَّكليف، التَّهديد، التَّحقير، التَّنبيه، التَّقريع)؛ فرصد الانزياحات، التي أحدثت فراغات دَلالية أوجدها تركُ المفعول، وتعمَّق في بحث دواعي إنسائه، وتقصيّ لوازم تكنيته، والعلل الموجبة للإعراض عن إعلام التباس الفعل به.

وخلص إلى أنّ الغرضَ من النَّصّ، المحكوم بمقامه، لا يصحُّ إلّا بترك المفعول على نحو الإنساء الكنائي؛ فالعدول بالفعل عن التعدية إلى اللزوم، يَقصرُ العناية بالفاعل، من جهة إثبات الفعل له أو نفيه عنه. وانتهى إلى أنّ ترك المفعول في السياق اللغوي لتلك المقامات، جاء استجابة لمقتضيات المقام.

الكلمات المفتاحيّة: التأثير، المقام، المفعول المنسيّ الكنائيّ، القرآن.

The Effect of Context on the Omission of the Object in the Holy Quran

Dr. Yassin Taher Ayez
College of Basic Education/University of Wasit

ResearchSummary:
This research attempts to demonstrate the influence of context on the regularity of the linguistic structure in the Quranic text. It applied its findings to selected texts from the Holy Quran in which the Object was omitted, in the following contexts: (fear and anxiety, consolation, blame, exhortation to jihad, obligation, threat, contempt, warning, and reprimand). It identified the shifts that created semantic gaps created by the omission of the Object. It delved into the reasons for its omission, investigated the implications of its metaphor, and the reasons for ignoring the ambiguity of the verb.
The study concluded that the purpose of the text, given its context, is only valid by leaving out the object in a metaphorical way. Shifting the verb from transitive to intransitive means neglecting the subject, whether by affirming the action for it or denying it. It concluded that leaving out the object in the linguistic context of these situations was a response to the requirements of the situation.
Keywords: Influence, Maqam, Metaphorical Object, Quran

مقدمة:

اللغة كونٌ مطّرد في اتساعه، خصيبٌ في أرضه، متعالٍ في سمائه؛ تسيحُ فيه تعبيراتُ الإنسان عمّا يعتملُ في نفسه، ويجيشُ في فكره. فينتقى أنسبَها لبيان مقاصده وأليقَها بها. والعربية لغةٌ وسِمت بكثرة دقائقها. ومن بين تلك الدقائق ما يعتري متعلقات الفعل فيها من انزياحات عن الوضع.

والمفعول به أهمّ هذه المتعلقات وأكثرها ارتباطًا بجملة الإسناد؛ فبه يُكشف عن الجهات التي يقع عليها الفعل، فلا يُستغنى عنه، إلّا مع الفعل اللازم؛ إذْ هو مكتفٍ- لكمال الدلالة- بلزوم فاعله. وللمفعول أحوال من الذكر والحذف والإضمار والترك، تُستدعى رعايةً للحال ومناسبةً للمقام.

والمَقامُ هو الأحوالُ التي يَنزل لأجلها اللفظ في البناء اللغويّ، بكيفيات معيَّنة، يتمكن بها من الوفاء بالمقاصد. وهذه الأحوال تمثلاتٌ لمؤثرات اجتماعيّة وثقافيّة ونفسيّة فاعلة في انتظام السياق اللغوي.

توخّى هذا البحث الإجابة عن سؤالين مهمين هما: لِمَ كان إظهارُ جزء لازم الظهور من البنية اللغوية مُذهبًا بدَلالة النصّ؟؛ أ يمكن أنْ تكون مقتضيات المقام سببًا في ترك هذا الجزء اللازم من البنية اللغوية؟ ثمّ حاول الغوص على دقائق التركيب اللغويّ، التي يمكن أنْ نجد لِترْك المفعول المنسيّ الكنائيّ أثرًا فيها.

وقدّم لذلك بتلمس الفروق بين المفعول المحذوف والمفعول المتروك؛ والفروق بين المفعول المتروك المنسيّ الكنائيّ، والمفعول المتروك المنسي غير الكنائيّ. ثمّ تبَيَّنَ تأثير المقام في ترك مفعول الفعل المتعدي، المجعول لازمًا، في مقامات: (الخوف والقلق، التَّسرية، الذّم، الحثّ على الجهاد، التَّكليف، التَّهديد، التَّحقير، التَّنبيه، التَّقريع). واختصّ البحث بالمفعول المنسيّ الكنائيّ؛ لوعورة تلمّس أثر المفعول المنسيّ؛ ولدقّة الفروق بين المنسيّ الكنائيّ والمنسيّ غير الكنائيّ منه.

أولًا: الفرق بين المفعول المذكور والمفعول المتروك

المفعول به أكثر متعلقات الفعل حضورًا في التركيب اللغوي، فهو يُقيّد دلالة جملة الإسناد، عندما يكون المسندُ فعلًا متعديًّا. والمفعول به أقرب متعلقات الفعل لجملة الإسناد، حتى أنّه قد يخترق بنيتها، فيدخلها، كما في

جملة ظنّ وأخواتها، وجملة رأى وأخواتها؛ فيتحوّل، دلاليًّا، من منزلة القيد إلى منزلة العمّدة؛ كما في قوله تعالى: {وَما أَظُنُّ السَّاعَةَ قائِمَةً وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْراً مِنْها مُنْقَلَباً} (الكهف:36)، فـ(الساعة)، مسندٌ إليه لأنّها، في الأصل، مبتدأ؛ و(قائمة) مسند لأنّها، في الأصل، خبر؛ ونحو ذلك قول المتنبي:

كنّا نظنُّ ديارَه مملوءةً ذهبًا فماتَ وكلُّ شيءٍ بلْقعُ

(البرقوقي، د.ت:3/ 14)

فقد أسند الامتلاء في (مملوءة) إلى الدِّيار.

وكذا الأمر في مفعولي رأى القلبية، الثاني والثالث، كما في قوله تعالى:{إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} (يوسف:4)، هذا على رأي مَن قال: إنّ الرؤية الثانية(رأيتهم) قلبيّةٌ وليست عينيّةً؛ فساجدين: مفعول ثالث لرأى، وهو مسند إليه، في المعنى، ومسندُه (لي).

والمفعول به يكون للفعل المتعدي تعدّيًا، يُقصد به - دلاليًّا- تعليقُ الفعل بمفعوله، من دونِ إثباتِه لفاعله، نحو قولنا: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا؛ فتعدي الفعل جاء لبيان الجهة التي وقع عليها الضَّرب، وليس لإثباتِ أنّ الضَّارب زيدٌ، مع أنّ ذلك مُفاد من القول.

والأصل في هذا المفعول أنّه لا يُترك، لا حذفًا ولا إضمارًا؛ إذْ إنّه متعلّق بتحقيق معنى الفعل وتخصيصه، وهو لازمٌ لتمام المعنى على مستوى التوصيل. أمّا إذا تُرك مع الفعل المتعدي، فإنّ المعنى ينتقل من مستوى التوصيل إلى مستوى التأثير. وهنا سيتعلّق الأمرُ بكمال المعنى لا بتمامه. فتمامُ المعنى مُحصّلٌ بالجري على قوانين اللغة، أما كمالُه فيُخْرِج إلى مخالفة هذه القوانين أحيانًا، بما يسمّى بالانزياح أو العدول أو الخروج على

مقتضى الظاهر. ولهذا يمكن القول: إنّ ترك المفعول لا يكون إلّا لغرض بلاغي يرتبط بمقام القول ومقاصده. والمبدأ الذي تتفرعُ منه هذه المقاصد واحدٌ، وهو إثبات الفعل لفاعله، كأنّه لازمٌ له لا يتعداه لمفعولٍ. وهذا من دقائق العربية، التي استعذبها أولو الذوق الرفيع.

إنّ ترك المفعول، نيّةً أو إنساءً، هو تجاوزٌ على منطق القاعدة النحويّة، التي قررتْ لزوم المفعول به لجملة الإسناد ذات الفعل المتعدي؛ وهو صياغةٌ لمنطقة وسطى، تَنزل فيها الجملةُ منزلةً بين التعدي واللزوم، فتكون أنمى للمنطق النحويّ في صياغتها الشكلية، وأطوعَ للمنطق الدلاليّ في مضمونها.

إنّ السكوت عن بنية القيد هنا، يمثل عدولًا عن النسق النّحوي المتزمت، الذي يرى أنّ القيدّ فضلةٌ؛ فهذه الفضلة يَسعها أنْ تُحرِّرَ وتُوسّع إذا غابتْ، كما وَسِعها أنْ تَضبِطَ وتُخصصَ إذا حضرتْ.

وثمة منزلةٌ وسطى أخرى يَنزل بها المفعول المتروك التركيبَ اللغوي، هي منزلةٌ بين الحذف والإضمار* (لا نعني بالإضمار، هنا، دَلالةَ المصطلح النحويّة بالعودة على الضمير، بل دَلالةَ المصطلح البلاغيّة، وهي الإضمار على شريطة التفسير)؛ فالمضمرُ يتَّسم بواحدية التقدير باعتبار قوة قرينة السياق فيه، التي تجعلُه محلَّ إجماعٍ، نحو قولنا: نبّه زيدٌ القومَ وأنذرَ؛ فمفعولُ أنذرَ مضمرٌ تقديره القوم؛ ونحو إضمار مفعول (قلى) في قوله تعالى: {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى} (الضحى:3)، لدلالة السياق عليه، في (ودّعك).

أما المحذوف فمقطوعٌ، يَسمحُ بتعدد التقدير، فهو أوفى لتوسّع الدَّلالة. والتركيبُ اللغويّ الذي يُترك فيه المفعول، يلوحُ فيه المفعولُ كأنّه مضمرٌ

ويُقطع كأنّه محذوفٌ. وبهذا يتحرر من صرامة القرينة السياقية، فينفلتَ من التحديد، ليهتديَ بدَلالة السياق إلى أقصى ما يُتصوَّر له من التقدير.

وأما الفرق بين المفعول المحذوف والمفعول المتروك، ففرقٌ في الدَّلالة، فكلا المفعولين غير مذكور في اللفظ، لكنّ المحذوف يُراد في المعنى، فيُقدَّر؛ أمّا المتروك فغيرُ مرادٍ في المعنى، فلا يصّحُ تقديرُه. المحذوف في حُكم المنصوصِ عليه، أمّا المتروك فلا يمكن النصُّ عليه.

ثانيًا: أقسام المفعول المتروك

المتروك من المفعول به قسمان، الأول: المفعول المنسيّ؛ والثاني المفعول المنْويّ. ولإنساء المفعول عللٌ ونكاتٌ تتعلّق بدقه الدلالة وثرائها. أمّا المنْويّ فترْكَه مبنيٌّ على نيّة الإضمار، وله علل ونكات تُسوّغُ هذا الترْك.

يقول أحمد أمين الشيرازي في المفعول المنسيّ "هو المفعول الذي لم يُقدّر مع الفعل المتعدي، المُنزلِ منزلةَ اللازم، فيُثْبت الفعل لفاعله أو يُنفى عنه مطلقًا، أي من غير إرادة جميع أفراد الفعل أو بعضها، ومن غير إرادة تعلّقه بمن وقع عليه" (الشيرازي،1422ه: 108- 109)، فلا يُنصّ على المفعول في السياق اللغوي. فعندما نقول زيدٌ يعطي ويمنع، فإنّ (يُعطي، يمنع)، اكتفيا بفاعلهما، كأنّهما فعلين لازمين؛ ودلالة العبارة: زيدٌ يفعلُ الاعطاءَ ويمنعُ الإعطاءَ.

والمفعول المنسيّ ضربان: منسيّ كنائيّ، ومنسيّ غير كنائيّ؛ فأمّا غير الكنائيّ، فلا نجد له تقديرًا مُعيّنًا، وبه يَقتصر المراد على إثبات معاني الأفعال للفاعلين، من دون التعرّض لذكر المفعولين؛ فلا تعرّضَ فيه للجهة التي وقع عليها الفعل، ولو على نحو الكناية.

وأما المنسيّ الكنائي فإنّه يشترك مع غير الكنائيّ في انصراف العناية إلى إثبات الفعل للفاعل، لكنّه يفترق عنه بأنّه يُعرَّض فيه بذكر المفعولين،

مع عدم إرادة الإعلام بالتباس الفعل بهم؛ وذلك لئلا يكون الانصراف لبيان التباس الفعل بمفعوله مُنقصًا للغرض الأساس من إنساء المفعول، وهو توفير العناية على إثبات الفعل للفاعل. وقد تابعَ أحد الباحثين أَثَرَ المفعول المتروك في معاني بعض الأفعال في القرآن الكريم، من دون أنْ يبدي عناية بتأثير ذلك الترْك (ينظر:إبراهيم،2017: 176 -195).

معلوم أنّ الكناية هي السَّتر والإخفاء، على نحوٍ يُترك فيه خيطٌ يُهتدى به ليُستدلَّ على المستور، وهو ما يسمى عند البيانيين بالمعنى اللازم. فالكناية عند عبد القاهر الجرجاني "أنْ يُريدَ المتكلمُ إثبات معنى من المعاني، فلا يذكرُه باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكنْ يجيءُ إلى معنى هو تاليهِ وردفِه في الوجود، فيومي إليه ويجعله دليلًا عليه" (الجرجاني، 2004: 66). وقول الجرجاني بالرِّدفِ والتلوّ يعني الملازمة، التي بها يومئ المعنى الرديف إلى المُراد، وهو معنى المعنى. وصرّح السّكاكيّ بالترْك في تعريفه الكنايةَ، إذْ قال: "هي ترْكُ التصريح، بذكْر الشيء على ما ذكر ما يلزمُه؛ لينتقل من المذكور إلى المتروك" (السكاكي،1987: 402).

وبهذا يمكن القول: إنّ المنسيّ الكنائيّ تلوح في سياقه لوازمُ تجعل الاهتداءَ إلى دَلالة ترْكه أمرًا ممكنًا، وهذا يُعينُ على تبيّن مقاصد النصّ، التي تبدو بعيدة المنال بسبب امتناع تقديره. ومن تلك اللوازم الفعلُ ذاتُه، المنصوبَ في السياق لدَلالة تتسعُ لمفعولٍ أعمّ وأوفى بمتعلّق الفعل. فكأننا أمام فعلين لا فعلٍ واحد، فيقتضي الثاني مفعولًا مغايرًا، على سبيل التَّوسع أو التعميم.

وعدّه عبد القاهر الجرجاني من الخفيّ الذي تدخلُه الصَّنعةُ فيتفنَّنُ ويتنوَّعُ، إذْ قال فيه: "فنوعٌ منه، أنْ تَذكُر الفعلَ وفي نفسك له مفعولٌ مخصوص قد عُلِم مكانُه، إمّا بجري ذكرٍ، أو دليل حالٍ، إلّا أنك تَنسبَه

نفسَك وتُخفيه، وتُوهم أنك لم تَذكر ذلك الفعل إلّا لأنْ تُثبتَ نفسَ معناه، من غير أنْ تُعدِّيه إلى شيء، أو تَعرِض فيه لمفعولٍ" (الجرجاني، 2004: 155- 156).

ثالثًا: تأثير المقام في ترك المفعول المنسيّ الكنائي

يرى صاحب كتاب الكليّات أنّ المَقامَ هو الأحوالُ الداعيةُ إلى إيراد الكلام على وجهٍ مخصوصٍ وكيفيّةٍ معيّنة، من حيث إنَّه المَنزلة التي حلّ فيها ذلك الوجهُ من الكلام (ينظر: الكفوي، 1998: 374). ولا شكَّ في أنّ ترْكَ المفعول وجهٌ من تلك الوجوه المخصوصة، التي ارتضاها التركيب اللغويّ، لتكون الدَّلالةُ وفيّةً بالمقام. ومن الشواهد التي لقيتْ العنايةَ بتقصي أثرَ المفعول المنسيّ الكنائيّ فيها، قول البحتري، مادحًا المعتز بالله، ومعرِّضًا بالمستعين بالله:

شجوُ حُسادِه وغَيظُ عِداه أنْ يرى مبصرٌ ويسمعَ واعِ (الصيرفي، د.ت: 2/ 1244)

قال أحمد أمين الشيرازي: "نَزلَ (يرى) و(يسمع)، منزلة اللازم، أي: مَنْ يصدر عنه الرؤية والسَّماع. ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعولٍ مخصوصٍ، هو محاسنٌ المعتز وأخبارُه؛ بادعاء الملازمة بين مُطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه، وكذا بين مُطلق السماع وسماع أخباره؛ للدلالة على أنّ آثارَه وأخباره بلغتْ من الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها، ولا يُبصر الرائي إلّا تلك الآثار، ولا يسمع الواعي إلّا تلك الأخبار. ولا يخفى أنّه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره." (الشيرازي، 1422ه: 109).

فلقد أُنسي المفعول، لأنّ إظهارَه يُدني الدَّلالة عن منزلتها التي أرادها الشاعر، فهو في معرضي: مدحٍ، وتعريضٍ. وقد أشار من طرف خَفيّ إلى

تغيّظ المستعين بالله، تغيّظًا أذهبَ بَصَيرتَه، حتى لكأن ما يغيضُه هو قابليةُ البصر والسمع عند الناس! فجملةُ (أنْ يرى مبصرٌ ويسمع واعٍ) كلُّها خبرٌ للمبتدأ الأول (شجوُ حُسادهـ) والمبتدأ الثاني(غيظُ عداه)؛ فأوفى بهذا الإنساء المدحَ والتعريضَ معًا، إذْ سمحَ سِتْر المفعول (آثارَ المعتز بالله ومحاسنَهـ) بإثبات الفعل لفاعله (مبْصِر، واعٍ)، فأبرزَ اختصاصَ مفعولي: (يرى، يسمع) بممدوحه.

فقصدُ الشاعر: إنّ للمعتز بالله من الأخبار والآثار ما كَثُر حتى اشتهر، فصار لكثرتِه مما امتنع خفاؤه على الرائي والسامع، فلا يُخطؤه إلّا فاقدٌ للسمع والبصر. ولو ذكرَ المفعول فقال: أنْ يرى مبصرٌ آثارَه ومحاسنَه، أو عدّد بعض آثاره، لما حقّقَ الشاعرُ أبْعَدَ غايتيه بالمدح والتعريض. وأمّا التعريض، فعلى تقدير: إنّ عدم تَبيُّن تلك الآثار عند المستعين بالله، لا يَحتملُ إلّا أنْ يكون المستعين بالله غير مبصرٍ ولا واعٍ.

وفي هذا أوجزَ الجرجانيّ إذْ قال: "المعنى، لا محالة: أن يرى مبصرٌ محاسنَه، ويسمعَ واعٍ أخبارَه وأوصافَه، ولكنّك تَعْلم على ذلك أنّه كأنّه يسرقُ عِلم ذلك من نفسه، ويدفعُ صورتَه عن وهْمِه، ليحصلَ له معنى شريفٌ وغرضٌ خاصٌّ. وذاك أنّه يمدحُ خليفةً، وهو المعتز، ويُعرِّضُ بخليفة وهو المستعين" (الجرجاني، 2004: 156)، فليس لحسّاده أشجى وأغْيظ من العلم بأنَّ هناك من يبصر ويسمع.

وفي القرآن الكريم شواهدُ لا تُحصر، على هذا الترْك والإنساء؛ لاختلاف التأويل والتوجيه. وسيقف الباحث على طائفة منه، مسترشدًا بمقام النصّ، ومهتديًا بتفاعل العلاقات اللغويّة في نظمه الشريف.

مقام الخوف والقلق

في مقام الخوف والقلق، جاء تركُ المفعول، على نيّة الإنساء، مُثريًا، فقد انطوى المقام على مراجعة شفيفة بين الله تعالى ونبيّه موسى عليه السلام، في قوله تعالى: {وَجَاء رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ* فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ* وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاء مَدْيَنَ قَالَ عَسَى رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاء السَّبِيلِ* وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ* فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ} (القصص:2- 24).

لقد وَسَمَ الإيجازُ التركيبَ اللغويّ في هذه الآيات المباركة. والمناسبةُ هي خروج موسى عليه السلام إلى مَدْيَن، بعد تلقي النصيحةَ العاجلةَ بمغادرة قوم فرعون. وبُني هذا الإيجاز على ترْك المفعول، في أغلَبه. فقد تُرك المفعول لأفعال: (يَترقّب، يسقون، تذودان، لا نسقي، سقَى). وهذا الترْك الكثير بإنساء المفعول ناسبَ مقامَ الخوف والقلق، الذي كان فيه موسى عليه السلام، كما ناسبَ خُلقَ بيوت النُّبوة بالتحاور والمُعاملة.

ولمّا كانت تلك المفاعيلُ معلومةً مقصودةً بدليل سياق الحال في النصّ، ولمّا كانت العنايةُ بتعلّق أفعالها بالفاعلين منشودةً؛ كان الترْكُ لازمًا. فجملةُ (يترقّب)، حالٌ ثانيّةٌ لخروج موسى عليه السلام في جملة (فخرجَ)، بعد الحال الأولى (خائفًا). وترقّبُه عليه السلام، مقصورٌ على انتظار إنجاء الله تعالى له؛ فجملةُ (نجّني) بدلُ اشتمال من جملة (يترقّب)، لكمال الاتصال بينهما. ولبيان شدّة ترقبِه عليه السلام، جُعلَ التَّرقّبُ لازمًا لنفسه، لا يعدوها

إلى ما يَترقّبه، وهذا أدْعى في مقام الخوف والقلق. فالمترقِّب ألصَقُ بنفسه مما يَترقبه، وفي هذا عنايةٌ بالغةٌ بهواجسه عليه السلام. ولم يكن هذا ليظهر لو عُلّق فعلُ الترقب بمفعول مذكور.

ومناسبةً لمشاعر الخوف تلك، جاء تركُ مفعول (يسقون)، ليُفيدَ التعميمَ في جهات السقي، من كلّ ما يَستسقي ويُسقى، وليصرفَ النَّظر عن العناية بتلك الجهات؛ فالغرضُ يتعلّق بانزواء المرأتين عن السقي(ينظر: الآلوسي، 1994: 10/ 272؛ بن عاشور،1984: 20/ 99؛ أبو موسى، د. ت: 349)؛ ولذا نَزلَ الفعل (يسقون) منزلة اللازم، حتى تكون العنايةُ وافرةً على التباس الفعل بالفاعل، لا تتعداه لمفعولٍ لا يُناسب المقامَ ذكرُه. ففي مقام الخوف يعتني الخائفُ بما يلتجئ إليه من جهات الاطمئنان، لا بما يتعلّق بها؛ ولهذا كانت العناية بمشهد انزواء المرأتين أدْعى.

وتقويةً لذلك أُنسي مفعول تذودان، فتُركَ ما يقع عليه الذَّوْدُ- أي: الدفع- من الماشية، أغنمٌ هي أم إبل؟، حتى تبدو عنايةُ موسى عليه السلام ثابتةً على ما يلزم من التخفيف عن نفسه، وهو فاعل الذَّود (المرأتان). وترتَّبَ على هذا الإنساء، إنساءُ مفعولي: (لا نَسقي، سَقى)؛ فالمفعولُ معلومٌ للأفعال الثلاثة، بدليل الحال، لكنّ التباسَه بالفعل غيرُ مناسب للمقام.

وفي هذا الإنساء لمفعول (تذودان) قال الجرجانيّ: "ثم إنّه لا يَخفى على ذي بصرٍ أنّه ليس في ذلك كلِّه إلّا أنْ يترك ذكره ويُؤتى بالفعل مطلقًا، وما ذاك إلّا أنَّ الغرضَ في أنْ يُعلم أنّه كان من الناس في تلك الحال سقيٌ، ومن المرأتين ذَودٌ، وأنّهما قالتا: لا يكون منّا سقيٌ حتى يَصدر الرِّعاء، وأنّه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقيٌ، فأمّا ما كان المسقيُّ؟ أغنمًا أم إبلًا أم غيرَ ذلك، فخارجُ عن الغرض، وموهمٌ خلافَه" (الجرجاني،2004، 161).

وبنى الجرجانيّ على ما سمّاه (إنكارًا) في خطاب موسى عليه السلام في قوله: (ما خطبكما)، فقد حمَلَ الجرجانيّ الاستفهامَ على الإنكار، وعَنَى به الاستغراب؛ فقال: "وذاك أنّه لو قيل: وَجدَ من دونهم امرأتين تذودان غنمَهما"، جاز أنْ يكونَ لم يُنكر الذودَ من حيث هو ذودٌ، بل من حيث هو ذودُ غنمٍ، حتى لو كان مكانَ الغنم إبلٌ لم يُنكر الذودَ كما أنّك إذا قلت: ما لك تمنع أخاك؟، كنتَ منكرًا المنعَ، لا من حيث هو منعٌ، بل من حيث هو منعُ أخٍ، فاعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت، إلّا لأن في حذفه وترك ذكره فائدةٌ جليلةٌ، وأنّ الغرضَ لا يَصحُّ إلّا على تركه" (الجرجاني،2004، 161- 162).

ولو اجتهدَ مجتهدٌ في حصر المقاصد بالتأويل، ما تأتّى له ذلك على نحوٍ، ومن هذا اجتهاد الزمخشري بتأويل المفعول المتروك (ينظر:الزمخشري،1987: 400/3). بل إنّ مراعاة المقام بلغتْ كمالها بتعريضٍ شفيفٍ من موسى عليه السلام لربّه، وقد استشعرَ في نفسه الأمانَ الذي ترقّبه بعد خوفٍ وقلقٍ، إذْ عَرّض بافتقاره لما نَصَبَ له ربُّه من شأن المرأتين، في قوله تعالى: (ربي إنّي لما أنزلتَ إليّ مِن خيرٍ فقيرٌ). وهو ما تَرتَّب عليه لاحقًا زواجُه من ابنة شعيب عليه السلام، الذي كان من مقدماته، فضلًا عمّا استشعرَه موسى عليه السلام، حينَ تولّى إلى الظل، مَجيئُ ابنةِ شعيب عليه السلام على حال من الاستحياء المُشير إلى ما وقعَ في نفسها من قبول بموسى عليه السلام؛ قال تعالى: {فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ} (القصص:25). وهنا كُفَّ الخوف بتحقق النَّجاة.

مقام التَّسرية

في مقام التَّسريةِ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم، استُدعى تركُ مفعول(أمْليتُ) في قوله تعالى: {وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ* وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ *وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَى فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ} (الحج:42- 44)، إذْ سُترَ الإمهالُ، ؛ فمفعول أمليتُ هو (المُهلة)، إنْ افترضنا التقدير، أي أمليتُ المهلةَ للكافرين.

إنّ الغرضَ هو التخفيفُ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم فيما واجه من عَنَتِ القوم. ولا يستوي معه إظهار المُهلة، ولو على نحو التقدير؛ لِما في إظهارها من تأخّرٍ عن مواساته صلى الله عليه وآله وسلّم. والمفعول هنا معلوم إلّا إنّ إظهاره يُقلّ من كمال العناية بإثبات الإملاء لله تعالى؛ ومقام التَّسرية يقتضي إظهارَ كمال العناية بالمُسرّى عنه، حتى لا يكون طريقٌ لشُبهةِ الإهمال، بموجب رحمة الله بعباده، التي قد تنال أولئك المعاندين. فجاء تناسي المفعول(المهلة)، لبيان لزومها للفاعل (الله تعالى).

ثمّ إنّ النصَّ سارع لبيان ما سُتِر بقوله تعالى:{ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ} (الحج:45)، إذْ نصَّ على الإهلاك، بعد أن أشار إليه في قوله: (أخذتُهم) أي أخذتُهم بالإهلاك. ولكمال التَّسرية، كرّرَ إنساء المفعول للفعل ذاتِه، فقال تعالى: {وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ} (الحج:48).

مقام الذّم

قال تعالى في ذمّ الماردين على النفاق: {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُون} (البقرة:17)؛ فأنسى مفعول (يبصرون)، الذي عُوملَ معاملةَ الفعل اللازم؛ حتى لا يلتفتَ إليه الفِكر. والقصدُ من إنسائه هو عمومُ نفي المبصرات؛ كأنّه قيل: لا إحساسَ بصرٍ لهم (ينظر: الأندلسي، 2000: 1/ 129 بن عاشور،1984: 1/ 312). والمفعول هنا، معلومٌ مقصودٌ، لكنّه أُغفِلَ لتوفير العناية على نفي الفعل عن الفاعل، وهو نفيُ إحساس البصر عنهم.

ولكي تكون هذه العناية شاملةً لا يشوبُها نقصٌ، أعرضَ النصُّ عن ذِكر مفعولِ (يبصرون). ولو ذكره على تقدير (لا يبصرون الحقَّ، أو لا يبصرون الهدى)، لكانت الدَّلالةُ مقتصرةً على ما ذُكر. لكنّ هذا التَّرْك أعربَ عن فداحة ضلالهم، إذْ فقدوا القدرة على التِماس سبلِ هدايتهم؛ وفي هذا أبلغُ الذّم وأوفاه بحالهم.

ولو اجتهدنا بتقدير المفعول على نحو وافٍ بالمقصود لَلَزِمنا النَّظر فيما يلزمُ نفيَ البصر عنهم. فلازمُ انتفاءِ إحساسِ البصر عندهم، هو لازمُ انتفاءِ البصرِ عمّن استوقد نارًا، يلتمسُ الرؤيةَ، فإذا تمكّنَ منها أشاحَ ببصره عنها؛ فهو وفاقد البصر في هذا سواء.

لقد لَزِمَ من التشبيه التمثيلي- للماردين على النفاق بعد أنْ أحاطَهم نور القرآن، بحالِ مَنْ الْتَمسَ الضياءَ من نارٍ أوقدها ليُبصر طريقَه في ليلٍ مفازةٍ دامسٍ، حتى إذا انكشفَ له طريقُه أعرضَ عنه عنادًا ومكابرةً- أنّ يكون دالًّا على تلبّس هذا الفعل(عدم الإبصار) بهم. وبه اكتفى النصُّ؛ لكي لا يُنقِص ذكرُ المفعول العنايةَ بهذا التلبّس.

وكان السياق اللغويّ قدّمَ بوجهٍ لفاعل (لا يبصرون) بقوله تعالى: {أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُواْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ} (البقرة:16)، فأثبتَ عدمَ اهتدائهم، بدلالة الماضي في كان؛ ثم أعقبَ جملة(لا يبصرون)، بقوله: {صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ} (البقرة:18).

لقد اقتضى مقامُ الذَّم ألّا تُذكر جهاتُ بصرهم، إمعانًا في الإعراض عن قبح صنيعهم، فقد أنزلهم النصّ منزلة البهيمية في قوله: (صمّ بكمّ عميّ). وفي هذا وسْمٌ لهم بالضلال، الذي لا تستقيم معه العنايةُ بموارد بصرهم.

مقام الحثّ على الجهاد

وفي مقام الحثِّ على الجهاد، تُرك مفعولا:(جاهدَ، ويجاهدُ)، بوجود لازمةٍ تدلّ عليهما هي(لقاء اللهـ)، في قوله تعالى: {مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ* وَمَن جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ} (العنكبوت:5-6).

ذهب أكثر المفسرين إلى أنّ الجهادَ، هنا، جهادُ النَّفس، واستَدلَّ الطاهر بن عاشور على ذلك بكون سورةُ العنكبوت كلُّها مكّيّةً، ولم يكن في مكّةَ جهادُ قتالٍ؛ لكنّه جوّز أنْ يكون الجهادُ، هنا، قتالَ المشركين (ينظر: بن عاشور،1984: 20/ 210). وهذا التوجيه أنسبُ للمقام؛ لقوله تعالى: (فإنَّ أجلَ الله لآتٍ). فلقاءُ الله تعالى بالموت، مترتبٌ على الجهاد في سبيله.

ولم يَصح ذكرُ المفعول؛ لأنّ ذكره يُطيح بالغرض الذي هو بيانُ أنّ جهادَ المؤمن إنّما يكون لنفسه، وهو ما دلّ عليه القصْرُ بإنَّما، فلو ذَكرَ المفعولَ لَنصَّ على أنّ الجهاد لله تعالى. وفي هذا التَّرْك أبلغُ العناية بالتباس الفعل بالفاعل؛ كما أنّ فيه دفعَ التباس الفعل بمفعوله.

مقام التّكليف

وفي مقام التّكليف، في قوله تعالى: {اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي*اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى* فَقُولَا لَهُ قَوْلاً لَّيِّناً لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى* قَالَا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَن يَطْغَى* قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى} (طه: 42- 46)؛ أُنسي المفعول لفعل(لا تخافا)، فنزل منزلةَ اللازم المكتفي بفاعله (ألف الاثنين)؛ إذْ جُعلَ كنايةً عن الاطمئنان. فقد بَدَرَ من موسى وهارون عليهما السلام بيانٌ بخوفهما من فرعون، فيما قالا: (إنّا نخافُ أن يَفرُط علينا أو أن يطغى). وخوفهما بالغٌ، بدَلالة الفَرَط، المعبّر عن توقّع ايّ شنيعٍ من فرعون، قولًا أو فعلًا؛ وبدَلالة ترك مفعول يَطغى.

فطغيان فرعون في قوله تعالى: (اذهبا إلى فرعون إنّه طغى)، هو التكبّر، الذي اقتضى التّكليف. أمّا طغيان فرعون في(يطغى)، فهو السَّبْقُ إلى أنواع العقوبات؛ لدَلالة الفَرَط على ذلك. واحتملَ الطاهر بن عاشور أنْ يكونَ طغيانُ فرعون هنا، هو طغيانُه بالتنقيص، على مَنْ لا يَنالُه عقابُه، وهو الله تعالى (ينظر: البيضاوي، 1418ه: 28/4؛ بن عاشور،1984: 16/ 227). وهذا محتملٌ على نحوِ أنّه يَسْبِق إلى تجاوزِ الحدِّ على الله تعالى، حينَ يُبلِّغُه الرسولان تكليفهما؛ وعلى أيٍّ من التأويلين يكون مفعولُ يَطغى مغايرًا لمفعول طغى.

وبهذا يُعِينُ إنساءُ مفعولِ يَطغى الكنائيّ، على القول: إنّ (لا تخافا) كنايةٌ عن الاطمئنان، كأنّه قال: (اطمئنّا)؛ فأَنسى مفعولَه، أذْ لا يستوي الغرضُ إلّا بترْكه. فالغرضُ، في هذا المقام، لم يكن مواجهةَ تعنُّتِ فرعون على أيةِ حالٍ، بل هو التبليغُ الليّن؛ لقوله تعالى: (فقولا قولًا ليّنًا لعله يتذكر أو

يخشى). ولو ذُكر مفعول (يطغى)، لَتعارضَ مع الدعوة إلى اللين، ومع الرجاء بالتَّذكّر والرجوع عمّا هو عليه من العناد.

لقد ألزمَ إنساءُ مفعول (لا تخافا) فعلَ الخوف بالرسولين عليهما السلام، فأبانَ ما يهجسُ في نفسيهما من فعل فرعون. والأمرُ ذاتُه مقترنٌ بإلزام فعل الطُّغيان بفرعون. ومقامُ التّكليف يقتضي نزعَ المخاوفِ من المكلَّف، حتى تكونَ تأديتُه واضحةً بالغةً.

وتثبيتًا لهذه الدواعي جاء إنساءُ مفعولي: (أسمعُ، أرى)، إذْ لا غرضَ من ذِكر مفعوليهما. فالغرض في هذا المقام، هو طمأنة الرسولين عليهما السلام إلى إنَّ الله تعالى لا يَخفى عليه شيء. فلم يَعد التباسُ الفعل بايّ مفعول للسماع والرؤية صحيحًا. وفي ذلك مزيدُ عناية بمخاوف موسى وهارون عليهما السلام، وتثبيتٌ لهما في مقام التَّكليف.

مقام التَّهديد

جاء ترْكُ المفعول لافتًا في مقام التهديد، فقد أُنسي في ثلاثة مواضع في قوله تعالى: {وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَـئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ} الأعراف:179).

إنَّ سياق الحال يُعْلِمُ بالمفعولات المتروكة، لكنّه يُثبتُ لها ما يُشيرُ إلى أفعالٍ بُنيتْ لها. فالأفعالُ في قوله في أهل جهنم: إنّ لهم (قلوب لا يفقهون بها)، و(أعينٌ لا يبصرون بها)، و(آذانٌ لا يسمعون بها)؛ فيها إشارة إلى إنّ فقهَهم وبصرَهم وسمعَهم، في حكم المعطّل، بما كذّبوا وظلموا.

وفي مقام التهديد يُحتاج إثباتُ الأفعال لفاعليها، فالتهديدُ عادةً ما يكون من مقدمات التقرير لاحقًا؛ ولذا بدتْ أفعالُ: (يفقهون، يبصرون، يسمعون)،

ألـزمَ لفاعليهـا، بعـد تـرْك متعلقاتهـا، وهـي الجهـات التـي انتفـى فيهـا فقهُهـم وبصرُهـم وسمعُهـم. فـلا يناسـبُ، وهـم يُهـدَّدون، أنْ يُكاشـفوا فيمـا لـم يَفقهـوا ويُبصـروا ويَسـمعوا؛ إذ لا اسـتحقاقَ لهـم بـذلك، وقـد وردَتْ عليهـم البينـات والنُّـذر، فصَـدَروا عنهـا صـادّين مُجانبين، فكـانوا كمـا قـال: ﴿كَالأَنْعَامِ بَلْ هُـمْ أَضَلُّ﴾، بجامع ما بينهم وبين الأنعام من غَفلةٍ، بل هم أضـلُّ، باعتبـار جفـوتِهم عمّا مكَّنهم الله تعالى منه مِن تحصيل سُبل الهداية والنجاة.

وعلى هذا جرى إنساءُ المفعول كنائيًّا، في المقام ذاتِه في قوله تعالى: ﴿فَوَيْـلٌ يَوْمَئِـذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ*الَّـذِينَ هُـمْ فِي خَـوْضٍ يَلْعَبُونَ*يَـوْمَ يُـدَعُّونَ إِلَـى نَـارِ جَهَـنَّمَ دَعّاً*هَـذِهِ النَّـارُ الَّتِـي كُنـتُم بِهَـا تُكَذِّبُونَ*أَفَسِـحْرٌ هَـذَا أَمْ أَنـتُمْ لَا تُبْصِرُونَ*اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاء عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الطور: 11-16). فقد أُنسيت مفعولات: (تكذّبون، لا تبصرون، اصبروا، لا تصبروا، تعملون)؛ لدلالة الحال عليها، فلا تقديرَ لها، إلّا بما تُشير إليه أفعالُها.

وأما ترْكُ مفعول (اصبروا) ففيه نظرٌ؛ يقول الزمخشري: "فإنْ قلتَ: لِمَ عَلّل استواء الصبر وعدمه، بقوله إِنَّما تُجْزَوْنَ ما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ؟ قلتُ: لأنّ الصبرَ إنّما يكون له مَزيّةٌ على الجزع، لِنفعه في العاقبة بأنْ يُجازى عليه الصابرُ جزاءَ الخير، فأمّا الصبرُ على العذاب الذي هو الجزاءُ ولا عاقبةَ له ولا منفعةً، فلا مزيّة له على الجزع." (الزمخشري،1987: 409/4).ومن هنا يُفهم أنَّه يَسُوغ القولُ بترْك المفعول على تقديرِ (اصبروا نفوسَكم على ما أنتم عليه من الجزاء)، وهذا لا يُناسبُ مقامَ التَّهديد. وما قولُ الزمخشري، إلّا لأنّه حملَ المقامَ على التَّقريع والتَّهكم، لا على مقام التَّهديد. ففي مقام التهديد والعقوبة، لا تكون العنايةُ بالتباس الفعلِ بالمفعولين حاضرةً؛ إعراضًا

عمّن نَزلتْ بهم العقوبة. وعلى هذا يكون القولُ بترْك المفعول، هنا، أرجحَ من القولِ بحذفه.

مقام التَّحقير

وفي مقام التَّحقير، تُرك مفعولا (أبصرنا، سمعنا)، في قوله تعالى: وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً إِنَّا مُوقِنُونَ* وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ* فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ} (السجدة: 12-14)؛ وقد دلَّ سياق الحال عليهما؛ فقد أُوثِرَ الترْكُ للإشارة إلى فعلِهم من البصر والسَّمع في الدنيا، يوم أنْ كانت تأتيهم النُّذر، فيغضّون ويصمّون. ففعلُهم في الدنيا كان أعلقَ بنفوسهم من موارد بصرهم وسمعهم؛ ولذلك ناسبَ مقامَ تحقيرهم أنْ يُعاملوا بمثل ما صنعوا.

لقد وَفَرَ عليهم عدمُ إلباس فعلِهم بالمفعول، عنايةً محيطة بهم؛ حتى إذا جاء وصفُهم بالإجرام، جاء في أبلغ درجات التَّحقير، لقوله: (ولو ترى)، فقد جَعل رؤيتَهم بعينِ راءٍ واحد، إمعانًا في تحقيرهم. فكأنّهم لا يستحقون أنْ تُحيط بهم رؤية الرائين، لضآلة قدْرهم. والحالُ أنّهم يُرون من الجميع. فقد تناهتْ حالُهم في الظهور لأهلِ المحشر، فلا يَختصُّ برؤية حالِهم مخاطبٌ معينٌ.

فأصلُ الخطاب أمرٌ للنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بـ قوله تعالى:{ قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ}(السجدة:11)؛ لقطعِ للَجاجِهم ومِرائهم في قوله تعالى على لسانهم: {وَقَالُوا أَئِذَا ضَلَلْنَا في الْأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ بَلْ هُم بِلِقَاء رَبِّهِمْ كَافِرُونَ} (السجدة:10).

ثم والى هذا الترك تركٌ آخر للمفعول في قوله: (فذوقوا)، إذْ حقّقَ الإعراضُ عن المفعول وافرَ العناية بتعلّق الفعل بهم، واستعارَ الإذاقة تشنيعًا بجرمهم. ولمّا كانت العاقبةُ ناجزةً، أَظهرَ مفعولَ (وذوقوا)، فقال: (ذوقوا عذاب الخُلد بما كنتم تعملون)، مُنسيًا مفعول (تعملون) للدواعي ذاتها.

مقام التَّنبيه

وفي مقام التَّنبيه توالى ترْكُ المفعول على نحوٍ فريدٍ، فقد بلغَ السياقُ الذّروةَ في الفراغات الدَّلاليّة الموحية في قوله تعالى: {وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَاحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ* لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ إِذَا مَا اتَّقَواْ وَّآمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَواْ وَّآمَنُواْ ثُمَّ اتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} (المائدة:92- 93).

وكان قد تَقدَّمَه قولُه تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ*إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ} (المائدة:90- 91)؛ توطئةً للتنبيه، فبه كانت دعوةَ المؤمنين لاجتناب ما يُوقع بينهم العداوة والبغضاء، مشفوعةً بحَمْلهم على الفَلَاح المرجو.

لقد توالى عطف الجمل الطلبيّة، بعطف جملةِ الأمر (أطيعوا الرَّسول) على جملة الأمر (أطيعوا الله)، المعطوفة على جملة الاستفهام (هل أنتم منتهون). وساغَ هذا العطفُ، بدَلالة (هل) على الأمرِ لا على الاستفهام، بمعنى انتهوا.

ولمّا كانت معاجلةُ الانتهاء مأمولةً فيهم، وَصَلَ بين الجُمل، لِما بينها من جمعٍ وتشريكٍ، لدَلالة الاستفهام على الأمر؛ حتى إذا شرعَ بالتَّنبيه، قال: (احذروا)، وقد أَنسى مفعولَه، لدَلالة الحال، المبيّنة لإرادة الشيطان، عليه. ولكي يكون فعلُ التَّحذُّر ساريًا، جَعَله خُلْوًا مما تَعلّق به (المفعول)، وفي هذا مزيدُ تنبيهٍ على مُلازمتهم الحذرَ.

ثمَّ أَنسى مفعول (تولّيتم)، باعتبار شرطيّة الجملة، فتوليهم هو فعلُ الشّرط، وجوابُه محذوفٌ على تقدير: (فجزاؤكم علينا)، وأمّا جملةُ فاعلموا، فهي عطفٌ على الجواب المحذوف. ويحسُنُ حذفُ الجواب إنْ كان في فعلِه ما يدلُّ عليه.

ولأنّ المقامَ مقامُ تنبيه حَسُنَ فيه التَّلطّفُ في قوله: (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جُناح فيما طَعِموا)، فاقتضى التَّلطّفُ ترْكَ متعلقِ آمنوا. فالغرضُ ليس بيانَ جهةِ الإيمان، بل الحثَّ على التِزامِه. وهذا مُذهِبٌ لتخوّفهم على مَنْ قضوا من إخوانهم وكانوا على حالٍ من شرب الخمر وأكل الميسر (ينظر: الماوردي، د.ت: 2/ 65؛ درويش،1415ه:3/ 13). ثمّ جاء ترْكُ متعلّق أفعال: (اتقوا، آمنوا) ثمّ (اتقوا، آمنوا) ثمّ (اتقوا، أحسَنوا)، ليُشيعَ في النصّ مزيدًا من التَّلطّف؛ المُشعِر بتواري جهاتِ المفعول، على ما فيها من جهةِ اشتراكٍ بالمفعولية، وهي الله تعالى. وهذا غايةُ الحُسْنِ والإحسانِ في مقام التَّنبيه، فقد اشتمل على: الحُسْن في التَّنبيه، والإحسانِ إلى مَنْ وقعَ عليه التَّنبيه.

مقام التَّقريع

تُرِك المفعول سبعَ عشرة مرة في سورة القلم، على قِصرها. تركًا كنائيّا، وساعَد على هذا الترْك نهايةُ الآي، إذْ جاءت على زِنة (يفعلون، وتفعلون).

لكنَّ النَّاظرَ في دَلالات النَّصّ الشريف يَسَعُه أنْ يُدركَ بيُسرٍ أنّ نهاية الآي لم تكن حاكمًا في هذا الترْك؛ بل الحاكمُ هو التَّرابط الدَّلالي المهيب، الذي اكْتَنزَ بطرحِ القيد، في استغناءٍ مثيرٍ. والباحث في مقامات النّصّ يجد أنّه توزع على مقامات: التعظيم؛ التَّنبيه (باستدعاء مقام الخوف)؛ التَّكريم؛ التَّقريع.

ومن هذا التّرْك، إنساءً كنائيًّا، ما جاء في مقام التَّقريع في قوله تعالى: إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ* أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ* مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ* أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ* إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ* أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ* سَلْهُم أَيُّهُم بِذَلِكَ زَعِيمٌ* أَمْ لَهُمْ شُرَكَاء فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِن كَانُوا صَادِقِينَ* يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ* خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ* فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ* وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ* أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْراً فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ* أَمْ عِندَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ} (القلم: 34-47).

لقد قدّم بمقام التَّكريم الموجز في قوله تعالى: (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ* أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ* مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ)؛ لمقامِ التَّقريع فيما تلا من آيات، وكان إنساءُ المفعول رابطًا بين المقامين بلفظ(تحكمون)، الذي وردَ في بنيةٍ تَجاوَرَ فيها استفهامان خرجَا إلى تعجبين بـ(مالكم) و(كيف تحمون)، فناسبَ أنْ يكونَ امتداحُ المتقين- باعتبار الموازنة- توطئةً لتقريع المجرمين؛ إذْ لاشكَّ في خُلوّهم من أهليّة الحُكم، لِما هُم عليه من مُجانبة الحقّ، التي أَوجبتْ عليهم العقوبةَ والندامةَ.

لم يُنصّ على جهة حُكمهم (المفعول)، إذْ لا يستوي مع تقريعهم أنْ يقعَ احتمالُ الحُكم منهم، على وجهٍ من الوجوه؛ فلا هُم أهلٌ لذلك، ولا هُم في سَعةٍ من أمرهم وارتياحٍ؛ ولذلك أُخرج (تحكمون) مخرجَ الفعل اللازم لفاعله، المكتفي به.

ثمَّ تُرِك مفعول: (تَخَّيرُون)، إذْ لم يُرَد إعلامُ الْتباسِ الفعل بمفعولٍ به، بعد أنْ أُعْلم الْتباس(تدرسون) بمفعولٍ، هو جملة (إنّ لكم فيه لَما تخيّرون)؛ وعلى هذا لا يَصحُّ الغرضُ إلّا بترْك مفعول (تخيّرون). فالتأويلُ: (أَمْ أنّ لكم كتابًا تدرسون فيه ما تختارون)؛ ولذلك جُعِل تتخيرون في حكم اللازم، حتى لا يُتصوّر مفعولُه، وهُم في مقام التَّقريع. فهذا المقام صِيغَ ببنية إنشائية، استفهامية إنكارية، توالت في النَّصّ سبعَ مرات في: (أفنجعل المسلمين كالمجرمين، مالكم، كيف تحكمون، أم لكم كتابٌ، أم لكم أَيْمانٌ، أيّهم بذلك زعيم، أم لهم شركاء)، توبيخًا لهم.

ثمّ كُرِّر إنساءُ المفعول في (تحكمون)، وزِيدَ بترْك مفعول(يستطيعون)، إنكارًا لأهليتهم في الحُكم ولمورِدِ استطاعتهم. وقدّم بترْك مفعول يعلمون لترْك مفعول الإملاء في (أُملي)، وهو الإمهال، ففي التَّركين مَزيدُ توبيخٍ لهم، وتهوينٌ لشأنهم.

خاتمة

للمقام تأثيرٌ كبيرٌ في تشكيل البنية اللغويّة، فبه تَهتدي وتستقرُ العلاقاتُ اللغويّةُ في تفاعلها ضمن نَظم الكلام. وهذا النَّظمُ يمثلُ الشّكلَ النّهائيّ، الذي تستقرُّ فيه المقاصدُ؛ على نحوٍ متفاوتٍ من القدرة على التأثير، من مبدع لآخر. وللقرآن الكريم فرادةٌ في النّظم، لا تنبغي لغيره، تُغري بالغوص

على بنيته اللغويّة؛ فيمتحُ كلُّ باحث على قدر وعائه. ولقد لامسَ الباحثُ هذا المَعين، فَنَدِيَ دَلْوُهُ بما يأتي:-

1- يؤشِّر الباحثُ إلى شحّة التوجّه لتقصّي أثر المفعول المنسيّ في الدراسات الأكاديمية والبحوث المنشورة؛ لوعورة مسالكه.

2- ثَبتَ لدى الباحث أنّ البحث في المفعول المتروك، لا يستوي إلّا أنْ يكون في جوهر الدَّلالة.

3- وجدَ الباحثُ أنّ تـرْك المفعول في السياق اللغوي، يُعدُّ من أهم الانزياحات في البنية اللغويّة، وأجلّها شأنًا.

4- تجلّتْ للباحث سُلطة المقامِ على النَّسق النحويّ، في المطاوعات التي يبديها هذا النَّسقُ لصالح الدَّلالة.

5- وَقَرَ عند الباحث أنْ لا سبيلَ لتقدير المفعول المنسيّ الكنائيّ، مهما تشجّعَ المُؤوِّل في اقتراح الدَّلالة.

6- ظهرَ للباحث أنّ ترْك المفعول المنسيّ الكنائيّ، يُلازم المقامات التي تنطوي على المُراجعة، كمقامات: الخوف، التَّنبيه، التَّسرية، التَّكليف، والتَّقريع.

7- تبيّنَ للباحث أنّ إنساء المفعول الكنائيّ أقلُّ امتدادًا في المقامات التي تقوم على تقرير الأحوال، كمقامات: الذَّم، المدح، الحثّ، التَّهديد، والتَّحقير.

8- وجَدَ الباحثُ أنّ إنساءَ المفعول المنسيّ الكنائيّ مع الأفعال المضارعة هو الأكثر حضورًا، لاسيما عند بناء تلك الافعال للجمع.

9- رصَدَ الباحث شيوعَ إنساء المفعول للفعل المضارع في مقامات: التَّكليف، التَّقريع، والتَّهديد.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- أبو موسى، محمد محمد، (د.ت)، خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ط7، القاهرة، مصر، مكتبة وهبة.

- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي، 1994، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، البحر المحيط، 2000، عناية: صدقي محمد جميل العطار، بيروت، دار الفكر.

- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، 1418ه، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

- البرقوقي، عبد الرحمن، (د. ت)، شرح ديوان المتنبي، (د. ط)، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى.

- بن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي، 1984، التَّحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، (د. ط)، تونس، الدار التونسية للنشر.

- الجُرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، 2004، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، ط3، القاهرة – جدة، دار مطبعة المدني.

- درويش، محيي الدِّين بن أحمد مصطفى، 1415ه، إعراب القرآن وبيانه، ط4، حمص، دار الإرشاد للشؤون الجامعية.

- الزَّمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزميّ، 1987، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، ط3، القاهرة- بيروت، دار الريان للتراث - دار الكتاب العربي.

- السَّكّاكيّ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن عليّ، 1987، مفتاحُ العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية.

- الشِّيرازيّ، أحمد أمين، 1422هـ، البليغ في المعاني والبيان والبديع، ط1، قُمّ، مؤسسة النشر الإسلامي.

- الصَّيرفي، حسن كامل، (د.ت)، ديوان البحتري، (د. ط)، القاهرة، دار المعارف.

- الكفويّ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينيّ، 1988، الكُلّيّات، معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصريّ، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.

- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (د. ت)، النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، (د. ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.

الدوريات

- إبراهيم، حمدي بدر الدين، 2017، المفعول المتروك وأثر تركه في معاني بعض الأفعال في القرآن الكريم، بحث منشور في مجلة اللسانيات العربية، مجلة محكّمة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، العدد5، الرياض.